بنك الخليج
GULF BANK

بنك الخليج ش.م.ك.ع.

دولة الكويت

نص اللقاء الهاتفي الخاص بالنتائج المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018

6 فبراير 2019

المشاركون من البنك:

السيد/ أنطوان ضاهر – الرئيس التنفيذي

السيد/ كيفن سميث – رئيس المدراء الماليين

السيدة/ دلال الدوسري – رئيس علاقات المستثمرين

رئيس اللقاء:

إلينا سانشيز – إي إف جي هيرميس

إلينا: مساء الخير وصباح الخير جميعاً، ومرحباً بكم في اللقاء الهاتفي الخاص بنتائج بنك الخليج للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018. ويسرنا أن يكون معنا في هذا اللقاء كل من السيد أنطوان ضاهر، الرئيس التنفيذي لبنك الخليج والسيد/ كيفن سميث، رئيس المدراء الماليين، والسيدة/ دلال الدوسري، رئيس علاقات المستثمرين بالبنك. يبدأ اللقاء بعرض من الإدارة حول المؤشرات الرئيسية لنتائج السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018، ثم نفتح الباب لفقرة الأسئلة والأجوبة.

دلال: شكراً إلينا، مساء الخير ومرحبا بكم في اللقاء الهاتفي حول النتائج المالية لبنك الخليج عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018. اسمي دلال الدوسري من فريق علاقات المستثمرين ببنك الخليج. سنبدأ اللقاء اليوم بعرض حول المؤشرات الرئيسية لأداء بنك الخليج لسنة 2018 يقدمه السيد/ أنطوان ضاهر، الرئيس التنفيذي، يتبعه عرض تفصيلي لنتائج البنك المالية يقدمه السيد/ كيفن سميث، رئيس المدراء الماليين. وبعد العرض نفتح الباب للأسئلة و الأجوبة من خلال منصة البث المباشر. يرجى كتابة أسئلتكم في اي وقت أثناء اللقاء. وسيتوفر العرض على موقع البنك الإلكتروني www.e-gulfbank.com، وسيتم الإفصاح عنه إلى بورصة الكويت.

يرجى ملاحظة أنه يمكننا فقط التعليق على الاستفسارات والمعلومات المعلنة على النطاق العام. وأود أن ألفت عنايتكم إلى الإفصاح الوارد على **الصفحة رقم 2** من العرض، والمتعلق بالبيانات التقديرية المستقبلية والمعلومات السرية. يرجى التواصل مع فريق علاقات المستثمرين لدى بنك الخليج على العنوان التالي: investor.relations@gulfbank.com.kw إذا كان لديكم أي استفسارات.

والآن أترك المجال للسيد/ أنطوان ضاهر، الرئيس التنفيذي لبنك الخليج. فليتفضل.

أنطوان ضاهر: شكراً، دلال. يسعدني أن أكون معكم جميعاً اليوم وأود أن أتحدث عن بعض المؤشرات الرئيسية لسنة 2018، التي نشعر بأنها كانت إيجابيةً للغاية بالنسبة لبنك الخليج.

وأود أن أشير أولاً إلى **الصفحة رقم 3**، حيث أعلن البنك عن صافي ربح بلغ 57 مليون د.ك. في 2018، أي بزيادة بنسبة 18% عن السنة السابقة. وهي السنة الخامسة على التوالي التي يعلن فيها بنك الخليج عن نمو مضاعف في الربح، والسنة الرابعة التي يشهد فيها البنك نمواً متسارعاً.

ثانياً، بما يتعلق **بالصفحة رقم 4**، فإن ربحية السهم قد ارتفعت إلى 20 فلس للسهم الواحد وأن مجلس الإدارة يوصي بتوزيع أرباح نقدية بمقدار 10 فلس عن السهم الواحد، وذلك لموافقة المساهمين خلال اجتماع الجمعية العامة المزمع انعقاده في مارس 2019. وقد ارتفعت توزيعات الأرباح النقدية من 4 فلس للسهم في 2015 إلى 7 فلس للسهم في 2016، ثم إلى 9 فلس للسهم عن عام 2017.

ثالثاً، **الصفحة رقم 5** تشير إلى أن إجمالي القروض للعملاء قد سجل رقماً تاريخياً، حيث ارتفع إلى 4.2 مليار د.ك. في نهاية 2018، أي بزيادة تقارب 0.5 مليار د.ك. أو 13% مقارنةً بالسنتين الماضيتين. وجاء هذا النمو متوازناً تماماً، حيث جاءت نسبة 57% منه من خدماتنا المصرفية إلى شريحة الشركات، 43% من شريحة الأفراد.

رابعاً، تشير **الصفحة رقم 6** إلى أن القروض غير المنتظمة انخفضت إلى أدنى مستوى تاريخي لها، أي إلى 1%. وجاء ذلك مدفوعاً بتسوية اثنين من قروض الشركات في النصف الثاني من عام 2018، أدى أحدهما إلى استرداد مبلغ 36.5 مليون د.ك. خلال الربع الرابع.

خامساً، تبين **الصفحة رقم 7** أن البنك استطاع الحصول على تصنيفات في المرتبة "A" من وكالات التصنيف الائتماني الأربع الكبرى في العالم. فخلال العام، قامت وكالة "موديز" بتثبيت تصنيفها للبنك عند المرتبة "A3" وقامت برفع تصنيف النظرة المستقبلية للبنك من "مستقرة" إلى "إيجابية". وقامت كل من وكالتي "فيتش" و"ستاندارد آند بورز" بتثبيت تصنيفاتهما عند المرتبة "A+" و"A-"، على التوالي، وكليهما مع نظرة مستقبلية "مستقرة" بينما قامت وكالة "كابيتال إنتليجنس" برفع التصنيف من المرتبة "BBB+" إلى المرتبة "A-".

وبالإضافة إلى هذه المؤشرات الإيجابية، تبين **الصفحة رقم 8** بعض المنتجات الجديدة التي تم طرحها في مجال الخدمات المصرفية الشخصية للأفراد. فقد قمنا بإطلاق مجموعة جديدة من البطاقات في عام 2018 لتطوير الخدمة لكل شرائح العملاء لمصرفنا. وتضمن ذلك أيضاً إضافة مزايا جديدة، مثل برامج الاسترداد النقدي بدون فوائد من خلال مجموعة من المحلات التجارية في الكويت. كما قمنا بإطلاق موقع إلكتروني جديد يتميز بالمرونة، وحظي باستجابة واسعة النطاق من جانب العملاء. كما تم طرح خدمات جديدة، مثل خدمة "الواتساب" وأحدث أجهزة الصرف الآلي التفاعلية.

كذلك، قمنا بنقل عدد كبير من موظفينا من مدينة الكويت إلى برج "كريستال"، بحيث أصبح لدينا موقعين للمركز الرئيسي أكثر قرباً لبعضهما البعض، مما أدى إلى رفع الروح المعنوية وزيادة الإنتاجية لدى الموظفين. و بالإضافة إلى ذلك، سنقوم بافتتاح فرع جديد في الدور الأرضي لبرج كريستال ويسعدنا أن يمثل ذلك نقطة لخدمة عملائنا الحاليين والجدد.

وتلخص **الصفحة رقم 9** المؤشرات الرئيسية الخمس لعام 2018.

لقد حقق البنك خمس سنوات على التوالي من النمو المضاعف في صافي الربح، ونمو ربحية السهم جنباً إلى جنب مع النمو في الربح. و في خلال السنتين الماضيتين، قد قمنا بتوزيع أكثر من نصف أرباحنا في شكل توزيعات أرباح نقدية.

ومنذ نهاية عام 2016، شهد مصرفنا نمواً في محفظة القروض بواقع 13%، بينما شهد القطاع المصرفي بأكمله نمواً بواقع 8%. وخلال السنتين الماضيتين، ارتفع حجم القروض الاستهلاكية بنسبة 17% وهي تشكل حالياً أكثر من ثلث إجمالي القروض، في حين شهد قطاع الخدمات المصرفية للشركات نمواً بواقع 11%.

ونتيجةً لاستكمال إجراءات الحجز القانوني على اثنين من القروض الكبرى الموروثة، انخفضت القروض غير المنتظمة لدى مصرفنا إلى نسبة 1%.

وأخيراً، أصبح البنك يحظى بتصنيفات في المرتبة "A" من جميع وكالات التصنيف الإئتماني الأربع في العالم.

والآن أترك المجال لرئيس المدراء الماليين في مصرفنا، السيد/ كيفن سميث، الذي سيغطي جانب البيانات المالية.

كيفن: شكراً للسيد/ أنطوان. بدايةً، يرجى الانتقال إلى **الصفحة رقم 10**، التي تبين مدى تقدم الميزانية العمومية من 31 ديسمبر 2017 إلى 31 ديسمبر 2018. كما تبين هذه الصفحة مزيجاً من الموجودات والمطلوبات وكيفية تغيرها على مدى 12 شهراً.

أولاً، أود أن أركز على الموجودات، المبينة في النصف العلوي من الصفحة، الأسطر 1-14.

على مدى 12 شهراً، شهد إجمالي الموجودات نمواً بواقع 6%، أي بمقدار 333 مليون د.ك.، لتبلغ اكثر من 6 مليار د.ك. و قد جاءت معظم هذه الزيادة من النمو في اجمالي القروض الى العملاء، كما هو موضح في السطر 6، بزيادة مقدارها 185 مليون د.ك. ; الموجودات السائلة، موضحة في السطر 5، أعلى بقيمة 141 مليون د.ك. ; و الاستثمارات في الأوراق المالية، موضحة في السطر 10، أعلى بقيمة 50 مليون د.ك.

أما فيما يتعلق بمكونات الموجودات، فلا يوجد تغيرات كثيرة منذ العام السابق. فكما في 31 ديسمبر 2018، إحتفظ البنك بنسبة 27% من الموجودات في شكل موجودات سائلة، و71% في شكل قروض للعملاء ، و3% في شكل استثمارات في أوراق مالية، و2% في شكل موجودات أخرى.

كما يتبين من السطرين 20 و21 في أقصى اليمين أنه من أصل مبلغ 333 مليون د.ك. لنمو الموجودات خلال الفترة، جاء مبلغ 306 مليون د.ك. من ذلك النمو ممولاً بالمطلوبات بينما جاء مبلغ 27 مليون د.ك. ممولاً بحقوق المساهمين. أما ودائع العملاء والودائع من المؤسسات المالية فقد احتلت قمة النمو في المطلوبات، حيث ارتفعت بمبلغ 245 مليون د.ك. و37 مليون د.ك.، على التوالي. وهذه الأرقام مبينة في أقصى اليمين من السطرين 16 و17.

ويبين السطران 23 و24 متوسط الموجودات ومتوسط حقوق المساهمين، حيث يسمح لنا ذلك باحتساب العائد على الموجودات والعائد على حقوق المساهمين، وسوف نبين ذلك فيما بعد.

وتبين **الصفحة رقم 11** نسب السيولة الرئيسية. فعلى الجانب الأيسر، يتبين أن متوسط نسبة التغطية اليومية للسيولة قد هبط بصورة طفيفة من 351% في الربع

الرابع من عام 2017 إلى 325% في الربع الرابع من 2018، ولكنه لا يزال أعلى كثيراً من الحد الأدنى البالغة نسبته 100% والذي أصبح سارياً في أول يناير 2019. وفي عام 2018، كان الحد الأدنى 90%. وعلى الجانب الأيمن من الصفحة، نجد أن صافي نسبة التمويل المستقر قد ارتفع من 107% في نهاية 2017 إلى 120% في نهاية 2018. وبالتالي فإن نسب السيولة لدى مصرفنا تعتبر قويةً وتتميز بمصدات أكثر من كافية في كلتا النسبتين.

وتبين **الصفحة رقم 12** بيان الدخل وبعض المؤشرات الرئيسية الأخرى. ولإعطائكم فكرة عن ذلك، نوضح نتائج السنة بأكملها لكل من 2016، 2017 ، و2018. وبالإضافة إلى ذلك، بالنسبة لعامي 2017 و2018، نوضح مكونات العائد على الموجودات في الخانة التي تحمل عبارة "النسبة المئوية لمتوسط الأصول" عن كلتا الفترتين.

كما يتبين من النسب المئوية المحاطة بدوائر في السطر 12 أن صافي الربح شهد نمواً بواقع 10% و12% في 2016 و2017، على التوالي. ويتبين أيضاً في أقصى اليمين أن معدل النمو في صافي الربح لعام 2018 مقابل 2017 قد ارتفع إلى 18%. فإذا انتقلنا إلى أعلى لمشاهدة بيان الدخل ونظرنا إلى النسب المئوية المحاطة بدوائر في الأسطر 3، 5، 7 ، و9، يمكن ملاحظة ما يلي عند مقارنة نتائج عام 2016 بنتائج عام 2015:

- أن صافي إيرادات الفوائد في السطر 3 قد انخفض بنسبة 2%.
- أن الإيرادات التشغيلية من الأنشطة الأساسية في السطر 5 كانت مستقرة.
- أن هامش التشغيل من الأنشطة الأساسية في السطر 7 قد انخفض بنسبة 3%.
- وأن هامش التشغيل انخفض بنسبة 3%.

ويتبين أن ذلك الوضع قد تغير في عام 2017 على النحو التالي:

- ارتفع صافي إيرادات الفوائد من -2% في 2016 إلى +13%.
- ارتفعت الإيرادات التشغيلية من الأنشطة الأساسية من 0% في 2016 إلى +9%.
- ارتفع هامش التشغيل من الأنشطة الأساسية من -3% في 2016 إلى +15%.
- وارتفع هامش التشغيل من -3% إلى +11%.

وفي أقصى اليمين في نفس الأسطر، يتبين أنه في عام 2018، مقابل 2017، فنما إما بشكل متسارع أو الحفاظ على الزخم، والذي انعكس فيما يلي:

- ارتفاع صافي إيرادات الفوائد بنسبة 15%.
- ارتفاع الإيرادات التشغيلية من الأنشطة الأساسية بنسبة 11%.
- ارتفاع هامش التشغيل للأنشطة الأساسية بنسبة 15%.
- ارتفاع هامش التشغيل بنسبة 9%.

وقد جاء هذا التحول الاستراتيجي الشامل مدفوعاً بقوة نمو القروض بنسبة 13% في خلال السنتين الماضيتين، وكذلك التحسين في صافي إيرادات الفوائد. و يمكن متابعة ذلك من خلال السطر 3، ضمن الخانة المؤشر عليها بعبارة "النسبة المئوية لمتوسط الموجودات". وفي عام 2018، بلغ صافي هامش الفوائد 2.61%، أي أعلى بمقدار 25 نقطة أساس من عام 2017، حين كانت النسبة 2.36%.

وسيتيح لنا ذلك دفع عجلة النمو في هامش الأرباح التشغلية من الأنشطة الأساسية كما هو موضح في السطر 5. و بتقليص نمو المصروفات بنسبة منخفضة في عام 2017 مقارنة بعام 2016 و في عام 2018 مقارنة بعام 2017، كما هو مبين في السطر 6، فقد كنا قادرين على تحقيق فروق إيجابية في نسبة زيادة النمو في هامش الأرباح التشغلية من الأنشطة الأساسية مقارنة بالنمو في

المصروفات التشغيلية بلغت 7% في كل من السنتين السابقتين.و قد مكننا ذلك من تحقيق النمو في هامش الأرباح التشغلية من الأنشطة الأساسية بواقع 15% في 2017 مقارنة بـ2016 و مرة اخرى بمقدار 15% في 2018 مقارنة بـ2017، كما هو موضح في السطر 7.

وفي السطر 10، بلغت المخصصات وانخفاض القيمة 68 مليون د.ك. في عام 2018، على غرار المستوى الذي ساد في 2017، وبنسبة 1.2% من متوسط الموجودات، بنفس النسبة التي سادت في 2017.

وفي أسفل الخانة المؤشر عليها بعبارة "النسبة المئوية لمتوسط الموجودات"، يتبين أن العائد على الموجودات البالغ 86 نقطة أساس في 2017 قد تحسن بمقدار 11 نقطة أساس ليبلغ 97 نقطة أساس في 2018. وبالمثل، في السطر 13، يتبين أن العائد على حقوق المساهمين تحسن أيضاً من 8.3% إلى 9.4% خلال نفس الفترة.

وفي **الصفحة رقم 13**، نجد أن نسب رأس المال الرقابي ظلت قويةً وأن نسبة الشريحة الأولى لرأس المال بلغت 14.1% أي أعلى بنسبة 2.1% من الحد الأدنى الرقابي بنسبة 12% وأن معدل كفاية رأس المال البالغة نسبته 17.5% جاء أعلى بنسبة 3.5% من الحد الأدنى الرقابي البالغة نسبته 14%. وأنهت نسبة الرافعة المالية للسنة بنسبة 9.2% أعلى بكثير من الحد الأدنى المطلوب للنسبة البالغ 3%.

وإذا انتقلنا إلى **الصفحة رقم 14**، وكما تعلمون، أن المعيار المحاسبي الدولي IFRS9 بشأن التسهيلات الائتمانية قد تم تطبيقه من قبل بنك الكويت المركزي في 2018، وأن المطلوب من مصرفنا مقارنة إجمالي المخصصات بإجمالي الخسائر الائتمانية المتوقعة واستخدام الأعلى منهما. وكما في نهاية 2018،

يمكنكم ملاحظة أن إجمالي المخصصات الائتمانية للبنك البالغ 312 مليون د.ك. في الميزانية العمومية قد تجاوز الخسائر الائتمانية المتوقعة بمقدار 112 مليون د.ك. وهذه المخصصات الإضافية البالغة 112 مليون د.ك. تمثل 18% من حقوق المساهمين الدفترية، أي 250 نقطة أساس من الموجودات الموزونة بالمخاطر، و2.6% من إجمالي قروض العملاء في البنك، وجميعها نسب جيدة جداً.

وباختصار، فإن عدداً من العوامل جاءت مجتمعةً للتوصل إلى النمو المضاعف في الكثير من البنود في بيان الدخل للسنة الثانية على التوالي.

أولاً، جاء النمو القوي بنسبة 13% في القروض خلال السنتين الماضيتين من المزيج الجيد بين أنشطتنا في مجالي الخدمات المصرفية الشخصية والخدمات المصرفية للشركات.

ثانياً، جاء ارتفاع هوامش الفوائد مدفوعاً بالمزيج من التوجه نحو القروض الاستهلاكية ذات العائد الأعلى وعملية إعادة تسعير القروض المقدمة إلى الشركات مع الارتباط بالزيادات التي تمت على سعر الخصم المعلن من بنك الكويت المركزي.

ثالثاً، ازدادت مصروفاتنا التشغيلية بمعدل أبطأ من من الإيرادات.

رابعاً، استطاع البنك استرداد مبالغ نقدية من القروض الموروثة التي تم تخفيضها سابقاً إلى أدنى بكثير من قيمة الضمانات المقابلة لها ومطالباتنا القانونية.

أخيراً و خلال ال12 شهراً الماضية، استطعنا بناء مخصصاتنا العامة بقيمة 50 مليون د.ك. لتبلغ 247 مليون د.ك.، و كما في 31 ديسمبر 2018 يوجد لدينا

الآن مخصصات إضافية بمقدار 112 مليون د.ك. أعلى من المطلوب لاستيفاء متطلبات المعيار المحاسبي رقم 9 بشأن التسهيلات الائتمانية.

وحتى بدون تلك المخصصات الإضافية، لازلنا في وضع سليم جداً من جانب نسب السيولة ومعدلات كفاية رأس المال لمواصلة زخم النمو في المستقبل.

و الآن، أود العوده إلى دلال لتغطي فقرة الأسئلة و الأجوبة.

دلال: شكراً للسيد/ كيفن. إذا رغبتم في توجيه أي سؤال، يرجى كتابته في خانة "الأسئلة"، ثم الضغط على زر الإرسال. وسوف نتيح بضع دقائق لتلقي أسئلتكم.

دلال: شكراً كيفن.

دلال:

السيد/ كيفن، ما هو السبب وراء عدم تغير إيرادات الفوائد وارتفاع مصروفات الفوائد خلال الربع الماضي؟ وهل ترون أي ضغوط على صافي هامش الفائدة خلال الربع الرابع؟ وكيف ترون اتجاهات صافي هامش الفائدة المتوقعة في 2019؟

كيفن:

أعنى ما شهدناه، ولا أرى أنه كان هناك أي فرق عن أي بنك آخر في الكويت، فكما تعلمون أن بنك الاحتياط الفدرالي قام برفع الفائدة عدة مرات خلال عام 2018، ولكن بنك الكويت المركزي لم يتبع الكثير من تلك الحالات. وبالتالي، فمن الواضح أنه طوال عام 2018، وفي كل ربع سنة على حدة، كانت هناك بعض الضغوط على تكلفة التمويل، وتضمن ذلك الربع الرابع، مما أدى إلى بعض التحديات خلال فترة الأشهر الثلاثة المذكورة. وهذا يتماشى مع النظرة المستقبلية التي يتوقعها بنك الاحتياط الفدرالي، وأعتقد – كما تحدثنا إلى العديد من المستثمرين – أننا لا نتوقع، ولا نعتمد على أية زيادات في سعر الخصم المعلن من بنك الكويت المركزي هذا العام. ثم إننا نرى كماً كبيراً من السيولة في السوق حالياً. وعليه، لا نتوقع

وجود أي ضغوط أخرى حالياً على تكاليف التمويل في المستقبل المنظور، وذلك من واقع مشاهدتنا لوضع السيولة في الكويت. وبالإضافة إلى ذلك، فسوف يشهد مصرفنا أثراً مستمراً جراء إعادة تسعير القروض الاستهلاكية التي لم يتم إعادة تسعيرها بالكامل، هذا أولاً. وثانياً، طالما استمر مصرفنا في العثور على فرص مثل تلك التي رأيناها في عام 2018، لزيادة الانتشار على صعيد الخدمات المصرفية الشخصية (للأفراد) بمعدل أسرع من انتشار خدماتنا المصرفية للشركات، فإن ذلك سيكون له أثر أيضاً على مصرفنا، حيث إن نشاط الخدمات المصرفية الشخصية يأتي بعوائد أعلى من نشاط الخدمات المصرفية للشركات.

دلال:

شكراً، كيفن. السؤال التالي: قوبلت الاستفادة من عمليات الاسترداد في الربع الرابع من عام 2018 بارتفاع المخصصات، فهل يمكنك شرح أسباب ارتفاع المخصصات؟

كيفن:

كما تحدثنا من قبل، فقد قمنا بإضافة حوالي 50 مليون د.ك. إلى المخصصات العامة في سنة 2018 وحدها. وهذه هي المخصصات العامة. وبالتالي، فإن تلك المخصصات قد تم وضعها خصيصاً للخسائر غير المتوقعة. فهل نرى أي شيء يمكنه أن يستوعب تلك المخصصات الزائدة؟ الجواب لا. أعتقد إذا نظرتم إلى وضعنا بالنسبة للمعيار المحاسبي رقم 9 في نهاية السنة، فإن ما نقوله هو أن تلك المخصصات تتجاوز متطلبات المعيار المحاسبي رقم 9 حسب تطبيقه من قبل بنك الكويت المركزي بمقدار 112 مليون د.ك.، وأعتقد أن السبب في أننا نعبر عن ذلك كنسبة مئوية للموجودات الموزونة بالمخاطر، وكذلك إجمالي القروض، هو أنه يمكن اعتبارها كمصدة محتملة على جانب رأس المال ومصدة محتملة فيما يتعلق بالمخصصات في المستقبل المنظور.

دلال:

شكراً، كيفن. سؤال آخر: هل تتوقع ارتفاع الطلب في القروض الاستهلاكية بعد قايم بنك الكويت المركزي بزيادة حدود القروض الشخصية؟ السيد/ أنطوان، هل ترغب في الرد على هذا السؤال؟

أنطوان:

نعم، بالتأكيد. أود فقط أن اشرح اللوائح الرقابية هنا في الكويت. ينقسم الإقراض الاستهلاكي إلى فئتين ... إذن، يمكن لأي شخص لديه وظيفة وراتب الحصول على قرضين، أحدهما يسمى القرض الاستهلاكي والآخر يسمى القرض الإسكاني، وبالتالي فإن القرض الأول هو قرض استهلاكي، حيث كان الحد الأقصى له 15,000 د.ك. وقد ارتفع الآن ليصبح 25,000 د.ك. وعليه، فإن الحد الأقصى كان 70,000 د.ك.، ومع زيادة الحدود الحالية بمقدار 25,000 د.ك. بالإضافة إلى 70,000 د.ك. يصبح المجموع الجديد 95,000 د.ك. وقد جاء هذا التعديل في نوفمبر 2018. والسؤال الذي يطرح نفسه هو: هل نتوقع ارتفاعاً في الطلب؟ الجواب، بناءً على ما أراه، أن الطلب سيظل كما هو إلى حد ما، حيث إن النمو للعام الماضي في هذه الشريحة بلغت نسبته 5-6%. وهناك لائحة رقابية أخرى هنا، والتي تبقي على الحد الأقصى للاقتراض الاستهلاكي، وهي تشير إلى 40% من الدخل، وهذا يعني – على سبيل المثال – أنه إذا كان الراتب 1000 د.ك. شهرياً، فيجب أن لا يتجاوز ما يقوم المقترض بسداده من أقساط شهرية نسبة 40% من ذلك، أي 400 د.ك. شهرياً. وذلك لم يتغير. ونظراً إلى أن ذلك لم يتغير، فأعتقد أن ذلك هو الحد الأقصى الفعلي للقروض الاستهلاكية الممنوحة من البنك. إذن، للرد على سؤالك، أعتقد أن النمو سيكون مستقراً، فقد ترتفع نسبة الزيادة من 5-6% إلى 5-8%. إلا أنني أرى أن هذا هو المستوى لا أكثر. ولا نتوقع أن يشهد السوق نمواً حقيقياً بصورة مفاجئة بسبب التغير في اللوائح والتعليمات الرقابية.

دلال:

شكرا، أنطوان. سنأخذ آخر سؤال: حيث إننا لم نشهد أثراً كاملاً لعمليات استرداد المبالغ من أرض خباري في الربع الرابع من عام 2018، فكيف ننظر إلى ذلك من حيث إدراك الأثر على الأرباح في عام 2018 وفي المستقبل. والسؤال موجه إلى كيفن.

كيفن:

فقط لتذكير الجميع في المقابلة الهاتفية ولصاحب السؤال، فقد تم في نتائج 2018 تضمين صافي عمليات الاسترداد بمبلغ 36.5 مليون د.ك. نتيجةً للاستحواذ على الأرض من خلال دعوى قضائية، وبيعها في نفس الربع من السنة، وهو الربع الأخير من عام 2018. وبالإضافة إلى ذلك، قمنا أيضاً بالإفصاح عن 19.7 مليون د.ك. من إيرادات الفوائد، وهذا المبلغ قد تم استئنافه من الطرف المقابل، ويخضع حالياً

للمداولة أمام محكمة الاستئناف. وحتى نكون متحفظين، فقد قمنا بحجز مخصص كامل لمقدار 19.7 مليون د.ك.، وبالتالي لم يستحق هذا المبلغ في أية فترة في الماضي، وبطبيعة الحال، حين يحال أي قرض إلى فئة القروض غير المنتظمة، وقد أصبح ذلك القرض في تلك الفئة منذ وقت طويل، فلابد من تعليق الفائدة وعدم احتساب أية فوائد بعد ذلك التعليق. إلا أن محكمة أول درجة أكدت مبلغ الفائدة وقدره 19.7 مليون د.ك.، ولكن ذلك سيخضع للاستئناف وربما للحكم النهائي من قبل محكمة التمييز. وبالتالي، وبناءً على نتيجة الحكم، سنتمكن من تسجيل الإيرادات الإضافية التي لم يتم تسجيلها في الماضي، بمبلغ 19.7 مليون د.ك.، وذلك حين يصبح الحكم نهائياً لصالحنا.

دلال:

لقد حاولنا بقدر الإمكان الرد على أكبر عدد من الأسئلة. ونود أن نختتم مكالمتنا اليوم ونتقدم إليكم بالشكر على المشاركة.

فإن كانت لديكم أي أسئلة أخرى، يمكنكم زيارة صفحة علاقات المستثمرين على موقعنا الإلكتروني. كما يمكنكم الاتصال بنا على البريد الإلكتروني المخصص لعلاقات المستثمرين. شكراً لكم على مشاركتكم.